تاريخ الإرسال:2018/04/23 تاريخ القبول:2018/06/12

دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية

(The role of financial technology in supporting the financial and banking services sector)

د.مليكة بن علقمة
alakmamalika@yahoo.fr
جامعة سطيف 1
د.يوسف سائحي
youcef_8703@hotmail.fr
المركز الجامعي لتامنغست

الملخص

أصبح المصطلح الجديد (Fintech) يتداول في مجال الأعمال والبنوك والذي يترجم إلى التكنولوجيا المالية، فهي التكنولوجيات المستخدمة والمطبقة في قطاع الخدمات المالية ويشمل تدخلها في الدفع عبر الهاتف النقال وتحويل الأموال والقروض وجمع التبرعات وإدارة الأصول والأملاك.

ازداد بشكل كبير مؤخرا الاستثمار في التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن يستمر في الزيادة، كون أن التكنولوجيا المالية لا تتعلق بقطاع الخدمات المالية فقط، ولكن بكل الأعمال التجارية التي تتعامل مع صناعة الخدمات المالية، وشركات (Fintech) الناشئة عادة ما تكون صغيرة وبغاية الذكاء وقادرة على تعطيل المؤثرات الكبيرة التي هي المؤسسات المالية التقليدية وتستطيع الابتكار بسرعة كبيرة.

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، كما أنها تتميز بالسرعة والسهولة، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة والت تسعى لتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها وكيفية استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما بما يخدم مصلحة الطرفين، مع الاشارة للتجربة البحرينية.

الكلمات المفتاحية: البنوك؛ الشركات الناشئة؛ التكنولوجيا المالية؛ الخدمات المالية؛ نظم المعلومات.

Abstract

The new term Fintech is a business and banking business that translates into financial technology. It is the technology used and applied in the financial services sector and includes its involvement in mobile payments, money transfer, loans, fundraising, asset management and property.

Investment in financial technology has increased significantly recently in the world and is likely to continue to increase, given that Fintech does not only concern the financial services sector, but all businesses dealing with the financial services industry and emerging Fintech companies are usually small Smart and capable of disrupting the big influences that traditional financial institutions can innovate very quickly.

Financial technology is described as those products and services that rely on technology to improve the quality of traditional financial services. It is characterized by speed and ease. In most cases, these services and products are developed by start-up companies, which seek to improve retail and corporate banking in cooperation or competition with existing financial services providers.

This paper seeks to shed light on the concept of financial technology and its importance and how banks and financial technology companies benefit from the existing cooperation between them in the interest of both parties, with reference to the Bahraini experience.

Key Words: banks; emerging companies; financial technologies; financial services; Information Systems.

مقدمة:

تعد المرحلة الراهنة، مرحلة حاسمة للعاملين في قطاع الخدمات المالية، فمع هذا الكم الهائل من الابتكارات التكنولوجية التي غيرت طريقة ممارسة الأعمال ونقل الأموال والمعاملات اليومية، يعد قطاع التكنولوجيا المالية أحد أبرز القطاعات التي تتلقى الدعم من قبل صناع القرار في شتى أنحاء العالم.

ومع ازدياد القدرة على إحداث ثورة تكنولوجية في هذا القطاع الحيوي، وما يشهده من المزيد من الابداع والكفاءة لتحقيق الازدهار والنمو، فإنه ليس بمستغرب أن تصل توقعات الاستثمارات في هذا القطاع إلى 8 مليارات دولار أمريكي بحلول سنة 2018 لابتكار خدمات تكنولوجيا مالية أكثر تطورا لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

أي دولة تسعى إلى السماح لصناعة جديدة بالنمو والتطور، يجب أن تهيئ بيئة تساعد الشركات الناشئة وريادة الأعمال على النمو أيضا لأن أنظمة الأعمال الملائمة تساعد على بروز مراكز عالمية للشركات الناشئة في صناعة التكنولوجيا.

لعل المكونات الرئيسية لخلق بيئة إيجابية هي بناء النظام البيئي والأطر التنظيمية التي تجعل من السهل القيام بأعمال تجارية في بلد أو منطقة، وفي هذا السياق احتلت البحرين الصدارة عندما يتعلق الأمر بتشجيع تنمية الشركات الناشئة في صناعة التكنولوجيا المالية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحسين الخدمات المالية التقليدية؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية وما أهميتها؟؛

2- كيف يمكن أن تستفيد البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما؟؛

3- ما هي التحديات التي تواجه صناعة التكنولوجيا المالية؟؛

4- كيف يمكن للتجربة البحرينية أن تكون مثالا يقتدى به في سائر الدول العربية؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، سيتم التطرق في هذا المقال لمجموعة من النقاط، ومن ثم الخروج بمجموعة من التوصيات.

أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية: هو مفهوم أين المضمون ليس محددا بشكل واضح، ولكنه ذا ارتباط كبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو كنشاط تستخدم المؤسسات تكنولوجيات الاعلام والاتصال من خلاله من أجل توزيع خدمات مالية بطريقة أكثر فعالية وبأقل تكلفة.

فمصطلح فنتيك يشير لكل مؤسسة تتدخل في هذا المجال من أجل اقتراح على عملائها حلولا تكنولوجية مبدعة أو ابتكارية فهي شركات **start-up** والتي تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية.[1]

تحاول البنوك والفاعلين الآخرين الاستثمار من أجل المقاومة أمام منافسة الداخلين الجدد والذين هم بشكل عام ليسوا من القطاع البنكي والمالي.[2]

وهنا أمكن الحديث عن الأهداف النهائية للذكاء الاقتصادي للمؤسسات والقائم بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والتي تتقاسمها فيما بينها، لكن يبقى من الصعب في بعض القطاعات الأقل تعرضا لمخاطر المنافسة والتجارية من غيرها فهم أن سيرورة الذكاء الاقتصادي لا تتوقف فقط على مجرد دراسة واحدة للمنافسين أو على حماية مفرطة لأنظمة المعلومات.

لذا يجب التأكيد على أن الأهداف النهائية للذكاء الاقتصادي توسعت لتشمل الادارة في مجموعها، حيث أمكن الحديث عن نموذج للإدارة عن طريق الذكاء الاقتصادي كون أن المؤسسات تتطور في ظل اقتصاد كثيف المعلومة والمعرفة **knowledge and information intensive economy** حيث تتشكل طاقتها من المعلومة المجمعة والمنتجة والتي يتم نشرها في القنوات الرسمية وغير الرسمية، وطريقة إدارة هذه المعلومات تحدد الأداء الاقتصادي للمؤسسات.[3]

ينشأ مفهوم الذكاء الاقتصادي في نفس الوقت من استراتيجيات المؤسسات والتي تهيكل بشكل بطيء تبعا للإبداعات الإدارية، وهذا ما جعل مكانة أنظمة المعلومات تصبح ضرورية في إدارة المؤسسات، حيث عرفت أربع مراحل في تطورها:

- مرحلة 1960–1980: المعلومات الاقتصادية؛
- مرحلة 1980–1990: اليقظة ووسائل جمع ومعالجة المعلومة الاستراتيجية؛
- مرحلة 1990–2000: تنظيم شبكة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات وبين المؤسسات؛
- سنوات 2000: ثقافة وممارسة يومية للذكاء الاقتصادي.

في هذا الإطار تحول الذكـــــاء الاقتصادي إلى طريقة جد فعالة من أجل إدارة المخاطـــر المعلوماتية وبالتالي أصبحت هناك الآن علاقة قوية بين الذكاء الاقتصادي وإدارة المخاطر في المؤسسات، في الواقع أصبحت الابداعات الإدارية تساهم في تخفيض من حالة عدم التأكد، حيث أصبح متخذو القرار في المؤسسات على علم بمختلف المخاطر التي من الممكن التعرض لها، لأن المخاطر التي لا يمكن إدارتها أو التحكم فيها ستتراكم عبر الزمن لتؤدي في النهاية إلى حدوث أزمات.

وفيما يلي المراحل الأربع الكبرى لسيرورة ذكاء المؤسسة:

1–جمع: حسن وضع الذكاء من أجل سماع الغير؛

2–التفكير والتعبئة: أي معالجة المعلومة المجمعة؛

3–الاستفادة من الموارد والكفاءات: تعد المعلومة والمعرفة موارد فردية وجماعية، وأهم رهان من أجل بناء ذكاء مؤسسة هو تسهيل إثراء المعلومات الموجودة وخلق أقطاب كفاءة داخلية، ولكن أيضا تقاسم وتطوير قدرات تعلم من أجل ربح الوقت؛

4–بناء وحماية: يعد بناء أو هيكلة المعلومة أمرا ضروريا لكل المؤسسات، وحمايتها شرط أساسي للبقاء بالنسبة للقطاعات التي تعرف على لأنها حساسة، فالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة التي لا تدير تدفقات المعلومات جد مهمة، كما أن إجراءات كبناء المعلومات وفقا للمصالح والعملاء يجنب تسرب المعلومات.

وعليه؛ ومن خلال ما سبق فإن الذكـــاء الاقتصـــادي للمؤسسة يعد كثقافـــة إداريـــة موجهة نحو التحكم في المعلومة وتعظيم اتخاذ القرار وترقية التعاون، فالذكاء الاقتصادي للمؤسسة هو قبل كل شيء قضية ثقافة ادارية بمعنى ارادة فردية للتفكير ولاتخاذ القرار وللتعاون من أجل التحرك بشكل جماعي.[4]

لهذا فالغرض النهائي للذكاء الاقتصادي للمؤسسة هو التحكم من قبل المسير في معلومات استراتيجية ضرورية لاتخاذ القرار ومناسبة أو ملائمة للعمل الجماعي. وبالتالي يمثل أو يظهر الذكاء الاقتصادي في بعده التنظيمي بعض الخصائص الأساسية الموجهة لتقوية سيرورة التنسيق، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): الأغراض الأساسية للذكاء الاقتصادي للمؤسسة

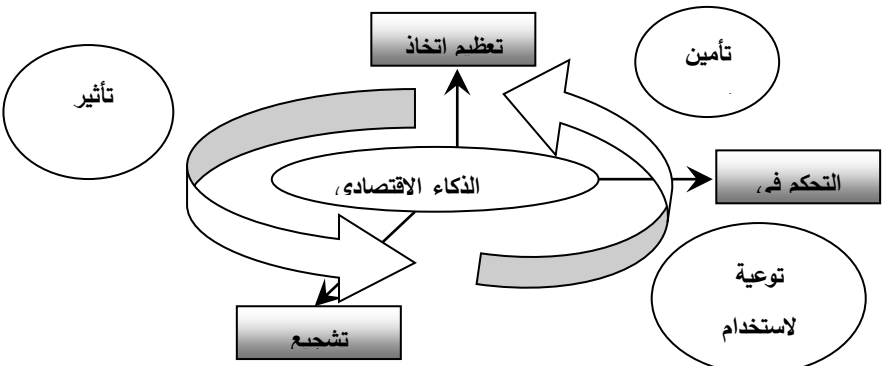

Source : Jean-François pépin, gestion des risques informationnels dans l'entreprise et sécurité des systèmes d'information, chapitre 3 de livre Intelligence économique et gestion des risques, Pearson Education, Paris, 2008, p : 47.

ثانيا: طريقة عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية: يمكن حصرها في النقاط التالية: [5]

- استخدام تكنولوجيات مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر أو لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنيت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية و/أو أقل تكلفة من تلك للفاعلين الآخرين، النقال وتطور استخدام المعطيات الكبيرة **big data** والتحليل التنبؤي تسمح خاصة بانخفاض معتبر في تكاليف الدخول للسوق؛
- تطور سلوك الزبائن (هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية)؛
- ايجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة؛
- ايجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك؛

- ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

هناك ثلاث مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): مراحل دورة التكنولوجيا المالية

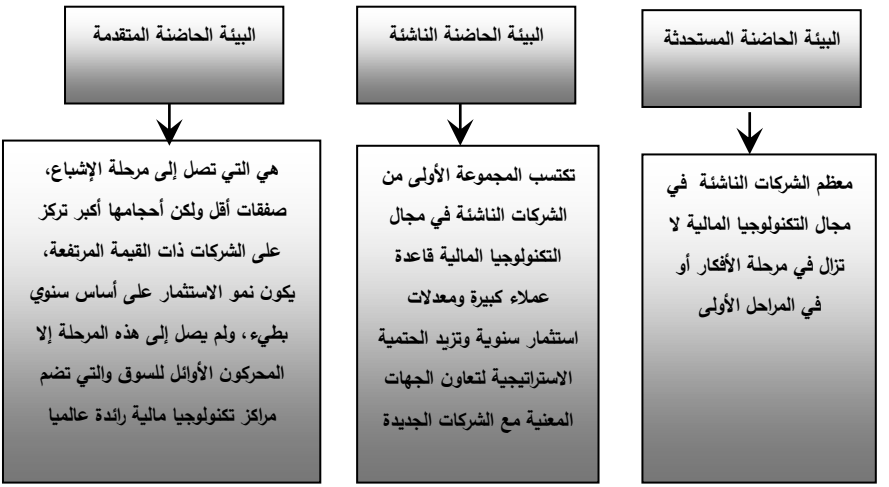

المصدر: التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، تقرير التكنولوجيا المالية، ومضة للأبحاث، بيفورت، 2016، ص:9.

ثالثا: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية: يمكن ذكرها فيما يلي:[6]

1- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية، يُقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل؛

2- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري؛

3- تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة؛

4- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية؛

5-سياسة البيانات أولا/الهواتف المحمولة أولا: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

خامسا: أهمية ومجالات التكنولوجيا المالية: رغم بدايتها المتأخرة، تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن وخاصة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن بين الفوائد التي تمنحها التكنولوجيا المالية يمكن حصرها في النقاط التالية [7]:

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية من لا يتعامل مع الجهاز المصرفي؛
- تسهل اتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛

- تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛

-يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الاصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الخمس سنوات الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في

التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين 2012–2015 على الرغم من أن دمج المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في سنة 2016، فقد استمر النمو في مناطق أخرى ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وسجلت الاستثمارات ارتدادا إيجابيا قويا في النصف الأول من عام 2017.

تركز شركات التكنولوجيا المالية على ستة مجالات تتضمن العديد من الابداعات الكبيرة وهي الودائع والقروض، المدفوعات، التأمين، الرفع من رؤوس الأموال، ادارة الاستثمارات وتموين السوق، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): مجالات التكنولوجيا المالية

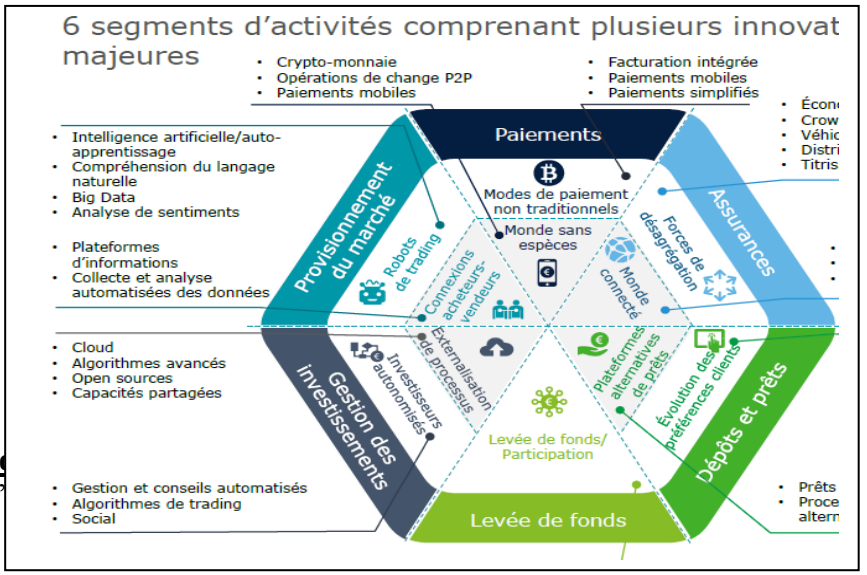

يمكن تقسيم الشركات في صناعة التكنولوجيا المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وذلك تبعا لنماذج أعمالها [8]، وهو ما يمكن توضيحه وشرحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): أقسام صناعة التكنولوجيا المالية

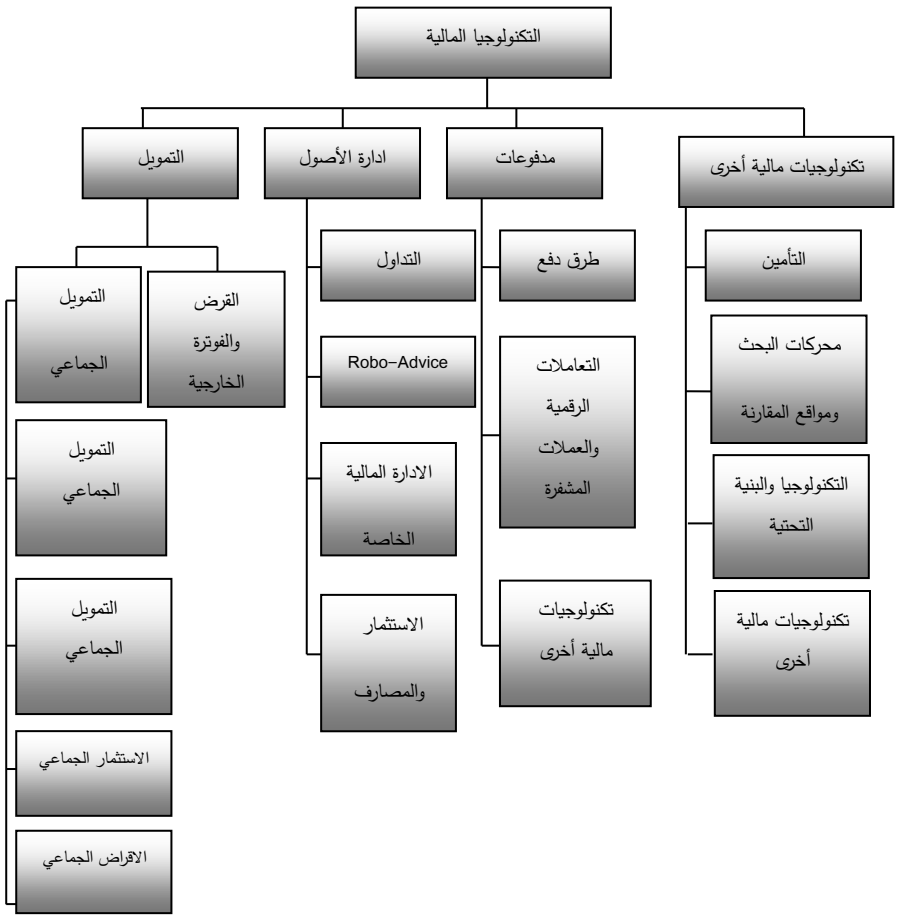

Source: Dorfleitner G and others, fintech in germany, springer edition, 2017, p:6.

سادسا: الشراكة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك (الفرص والتحديات)

يمثل النمو السريع في التكنولوجيا المالية تحديا للبنوك أو فرصة لهم وذلك يعتمد على استراتيجية الشركة الناشئة وإستراتيجية البنك، حيث تسعى البنوك إلى إيجاد طرق لإعادة ابتكار وتجديد خدمات القطاع المصرفي كإدخال الأتمتة الذكية للعمليات المصرفية، وهذا ما سيسرع عمل المصارف من حيث تأدية الأعمال المتكررة التي يمكنها اعتمادها كالعملات الرمزية والعمليات المصرفية عبر الهاتف والطرق الاستراتيجية التي ستحدد شكل التعاملات المصرفية والدفع في المستقبل من خلال الذكاء الاصطناعي ونظم سير العمل الذكية.

في حين تسعى الشركات الناشئة إلى إيجاد حلول مبتكرة في مجال عمليات التمويل والإقراض ومختلف الخدمات المالية والمصرفية حتى تجذب العدد الأكبر من عملاء البنوك.[9]

توضح الأشكال الموالية، المجالات الأكثر جاذبية لشركات التكنولوجيا المالية وفي مقدمتها المدفوعات والتجارة الالكترونية، هذا بالإضافة إلى مختلف الفرص والتحديات التي تواجه هذا النوع من الشركات. ومن أهم مجالات الاستثمار في التكنولوجيا المالية خلال سنة 2017 استحوذت المدفوعات على نسبة 56% والتجارة الالكترونية على نسبة 36%.

يمكن لشركات التكنولوجيا المالية أن تساعد البنوك عن طريق إيجاد شراكة بينهما وهو ما يمثل نسبة 78% وخاصة في مجال المدفوعات والتجارة الالكترونية، ومن بين أهم المنافع أو المزايا للطرفين من وراء هذه الشراكة هو تحقيق مداخيل وإيجاد تطبيقات جديدة والتخفيض من التكاليف وخلق نماذج أعمال جديدة خاصة مع ظهور بنوك التكنولوجيا المالية **FinTech Bank** ، وكان من بين أهم مزايا هذا التعاون هو الوصول إلى التمويل بشكل أفضل، كما يبقى للبنوك علاقة قوية مع العملاء لجود ثقة أكبر.

سابعا: دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي:

رغم التشجيع على الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية وتزايد اعتمادها تدريجيا، لم يتضح حتى الآن مدى تقبلها والاستعداد لإدماجها في قنوات القطاع المصرفي المتعددة من أتمتة العمليات وحلول المكاتب الخلفية إلى العملاء.

وفي محاولة لتوضيح الدور المركزي للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، فإنه من الضروري تسليط الضوء على الإمكانيات الكبيرة الكامنة في التعاون الناجح بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية.

التقدم الكبير للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية وتأثيرها في تحويل المجالات والقطاعات لزيادة التعاون مع المؤسسات المالية في كل أنحاء العالم، وذلك لإظهار حقيقية اعتماد التكنولوجيا المالية وكيفية الاستفادة من التوجهات الرقمية لدعم نمو هذا القطاع. (10)

يدفع القطاع المصرفي والشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية واضعي القرارات على توفير تسهيلات إضافية لتحفيز نمو الأعمال ويعملون على توفير معلومات مناسبة وأساسية لتنمية المجال ونشر المعلومات عن مدى تأثير هذه التكنولوجيا.

هناك فرص للتكنولوجيا المالية وكيفية التعامل مع العملاء الرقميين على غرار ما تقوم به المنصة الاجتماعية الرقمية التي تقدم قروضا صغيرة لرواد الأعمال على نطاق صغير **Pi Slic** عن جمع البيانات وتحليلها أساسيان لفهم سلوك العملاء.

يتعلق تمويل التكنولوجيا المالية بتمويل الابتكار ليس فقط بالاستثمار، بل بتوفير الفرص لمبتكري التكنولوجيا المالية لبناء منصات تغير مستقبل الخدمات المالية، حيث حصدت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية استثمارات تفوق 100 مليون دولار في السنوات العشرة الأخيرة، كما أن عدد الشركات الناشئة والأموال المستثمرة في هذا المجال سوف ترتفع أكثر من الضعف بحلول العام 2020.

يشير تقرير "التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى أن الشركات الناشئة تهدف إلى جمع تمويلٍ بقيمة 50 مليون دولار خلال سنة 2018 مسجلة بذلك زيادة تقدر بنسبة 270% عن العام الماضي حيث أعلن عن جمع 18 مليونا.

انطلقت 105 شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية حتى مطلع العام 2016، وهو عدد يتوقع أن يرتفع إلى 250 شركة بحلول العام 2020 نصف هذه الشركات تقدم حلولا للدفع، بينما ثلثها يقدم خدمات إقراض وجمع تمويل، بقيت الصين أو الشركات الصينية في مجال التكنولوجيا المالية تتصدر الترتيب العالمي لأفضل عشر شركات في العالم من بين 100 شركة تكنولوجيا مالية لسنة 2017. (11)

1-Ant Financial – Chine
2. ZhongAn – Chine
3. Qudian (Qufenqi) – Chine
4. Oscar – Etats-Unis
5. Avant – Etats-Unis
6. Lufax – Chine
7. Kreditech – Allemagne
8. Atom Bank – Royaume-Uni
9. JD Finance – Chine
10. Kabbage – Etats-Unis

إن الانتقال من اقتصاد يعتمد على المال النقدي إلى اقتصاد غير نقدي سيزداد بشكل كبير، انطلقت الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في 12 بلدا حتى أواخر سنة 2015 وتوزعت ما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والمشرق وشمال أفريقيا، ولكن أربعة بلدان فقط تستضيف 75% من الشركات الناشئة في هذا المجال تقريبا وهي الإمارات ولبنان والأردن ومصر.

أغلبية شركات التكنولوجيا المالية تعمل في الإمارات، ما يضع هذا البلد في المرتبة الأولى من حيث عدد الشركات الناشئة في هذا المجال وجودة أعمالها، وتعمل الدفعة الثانية من شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات في مجال تحويل الأموال عالميا (مع "ناو موني" **Now Money**) وإدارة الثروات ("فينرد" **Finerd**) والتأمين ("ديموكرانس" **Democrance**) وتكنولوجيا سلسلة البلوكات ("بت أويسيس" **Bit Oasis**).

شهدت البيئة الإقليمية الحاضنة نشاطات كثيرة في العام الماضي مع افتتاح أبواب مسرعتي أعمال في القاهرة ومسرعة أعمال في دبي خلال العام 2016، بالإضافة إلى

إطلاق "المختبر التنظيمي" في أبو ظبي وهو أول "بيئة اختبارية" **sandbox** للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يسد هذا الدعم المتزايد فجوة تحاول الشركات الناشئة في هذا المجال تخطيها بنفسها 44% من هذه الشركات تتعاون مع مصارف ومؤسسات كبرى أخرى و44% أخرى تطمح إلى بناء شراكات في المستقبل.

ومن المتوقع أن تودي مسرعات الأعمال [12] والاستثمارات المتزايدة والشراكات ما بين المجالات المختلفة إلى نهضة التكنولوجيا المالية في السنوات المقبلة.

تبقى فرص التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرهونة باتفاق كل صناع القرارات ورواد الأعمال والمستثمرين والعملاء، هذا بالإضافة إلى الدور المركزي للحكومات، إذ أنها تضع الأطر القانونية وهي القادرة على تشجيع الاستثمار وتنظيم البنى التحتية الوطنية للتكنولوجيا المالية.

كما يجب على الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية تفادي المخاطر عبر التعاون مع شركات كبرى وفهم القوانين التي تنظم السوق التي تعمل فيها.

نظرا للتنوع في أسواق المنطقة، يظهر أن لكل بلد قطاعا مناسبا له في التكنولوجيا المالية، فعلى سبيل المثال تختلف فرصة الإدماج المالي في مصر عن قطاع التجارة الإلكترونية المزدهر في الإمارات، وهذا لا يعني عدم توفر قطاعات، حيث يمكن للشركات الناشئة التطلع إلى السوق الإقليمية وليس المحلية، فخدمات الدفع مثلا تطال أسواق مجلس التعاون الخليجي والأسواق غير الخليجية أيضا.

لا شك أن التوسع في التكنولوجيا المالية أصعب من التوسع في المجالات الأخرى، غير أن عددا متزايدا من رواد الأعمال ينجحون في ذلك. [13]

التكنولوجيا المالية مجال متميز في يومنا هذا، ومع ذلك فإنها تتمتع بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية ما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمنا وأكثر شفافية وأكثر إتاحة.

حتى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عرفت الحكومات إمكانات التكنولوجيا المالية، حيث أطلقت سوق أبو ظبي العالمي مبادرة "المختبر التنظيمي"، وهو أول مساحة تجريبية

للتكنولوجيا المالية في المنطقة، ما يعني أن الشركات الناشئة وغيرها من الشركات التي ستعمل في هذه المساحة ستخضع لإطار تنظيمي أخف قيودا.

يمكن أن يكون للتكنولوجيا المالية تأثيرا قابلا للقياس على الاقتصاديات المختلفة، وإحدى نتائجها هي القدرة على إطلاق طاقات جميع أنواع الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأن لديها القدرة على تخفيض تكلفة دخول السوق ومعدلات الإخفاق من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا والعملاء.

تسهل التكنولوجيا المالية جمع رأس المال بطرحها لأشكال جديدة من التمويل مثل الإقراض المباشر **P2P lending**، والتمويل الجماعي والتمويل الجماعي مقابل أسهم **crowd equity** وهذا مطلوب بشدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تبلغ نسبة إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8% من إجمالي الإقراض المصرفي مقارنة بنسبة تعادل 18% في البلدان متوسطة الدخل.

نجحت منصة "ذومال" **Zoomaal**، وهي منصة تمويلٍ جماعي لتمكين المشاريع الإبداعية العربية، في مساعدة أعضائها على جمع 1.7 مليون دولار.

وبالمثل، تمكنت منصة "بيهايف" **Beehive**، وهي أول منصة تمويل مباشر معتمدة بشكل مستقل وتمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية في العالم، من ضخ 25 مليون درهم إماراتي (حوالي 7 ملايين دولار) إلى أكثر من 50 شركة صغيرة أو متوسطة في عامها الأول.

أما فيما يتعلق بالتمويل الجماعي الممتثل لأحكام الشريعة الإسلامية، فثمة منصة الاستثمار "لوا" **Liwwa**، التي تأسست في مختبر الابتكار في "جامعة هارفارد"، وقامت بإقراض 1.6 مليون دولار في سنة واحدة فقط في الأردن وحدها.

تساهم التكنولوجيا في تحقيق الميزة النسبية للشركات، فكلما كانت الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، زادت قدرتها على المنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي.

تطبق أحدث الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تقنيات جديدة في القطاع المالي، ولكن يمكن تطبيق هذه التقنيات في قطاعات أخرى أيضا، يمكن للشركات

الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تستفيد من تزايد وجود التكنولوجيا المالية في المنطقة من خلال "نشر المعرفة"، وذلك بتبنيها التقنيات الجديدة التي يتم تطويرها في هذا القطاع وتقدم خدمات جديدة بناءً على هذه التقنيات.

تأسست "بت أويسيس" **BitOasis** في عام 2015 في دبي، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تضع الأسس والبنى التحتية لمنتجات الدفع الرقمي الجديدة باستخدام التعاملات الرقمية "بلوك تشاين"، ومنذ ذلك الحين ساهمت في "المجلس العالمي للتعاملات الرقمية" في دبي، وهو مبادرة تجمع القطاعين العام والخاص وتشجع على اعتماد التعاملات الرقمية "بلوك تشاين".

وفي وقت لاحق، أطلقت حكومة دبي في أوائل 2016 استراتيجية التعاملات الرقمية "بلوك تشاين" وأعلنت أنه بحلول عام 2020 ستكون جميع وثائقها من خلال التعاملات الرقمية وسوف تستخدم 1000 شركة تقنيات تعتمد على التعاملات الرقمية.

وفقا لتقرير "مختبر أبحاث ومضة" حول تطوير وتوسيع الأعمال، أفادت نسبة 29% من الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن التحدي الرئيسي الذي تواجهه هو تحقيق الإيرادات، فأكبر التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة الناجحة تجاريا يكمن في كيفية تحصيل المدفوعات من العملاء المحتملين الموزعين جغرافيا على مساحة شاسعة.

تقدم التكنولوجيا المالية حلولا فعالة لمشاكل التأخير في المدفوعات وتوفير سبل دفع أسرع وأرخص، فعلى سبيل المثال توفر بوابة الدفع الالكترونية "بيفورت"، خدمة مدفوعات مخصصة للشركات الناشئة تسمى "ستارت" **START** وتوفر هذه الخدمة المدفوعات الآمنة والسريعة للشركات الناشئة، كذلك تزيد التكنولوجيا المالية من عدد العملاء المحتملين بتعزيز الإدماج المالي من خلال أشكال جديدة من المدفوعات.

توفر التكنولوجيا المالية خدمات جديدة لإدارة المال مما يحسن التخطيط المالي للشركات الناشئة، ويؤدي إلى تنمية أفضل للأعمال وإلى خفض معدلات الإخفاق، فعلى سبيل المثال تقوم الشركة الناشئة "سحب الأعمال" التي تأسست في المملكة العربية

السعودية في عام 2010 بتطوير وإدارة خدمات البرمجيات السحابية التي تستهدف قطاع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي عام 2014 أطلقت "دفاتر"، وهو حل سحابي لتخطيط موارد الشركات صمم خصيصا للشركات في السعودية، يؤدي هذا الحل "مهام المحاسبة التقليدية لمن لا يستعينون بمحاسب أو يرغبون في أن يجري محاسب خبير مستقل تدقيقا حول كيفية استخدام الموظفين للنظام".

ثامنا: نبذة عن خليج البحرين للتكنولوجيا المالية وتحالف التكنولوجيا المالية:

يقع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية المركز الرائد للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط في مبنى أركابيتا في مملكة البحرين ويوفر المركز حاضنات لدعم مبادرات التكنولوجيا المالية الذكية والقابلة للتطوير والتأثير على الأسواق من خلال مختبرات الابتكار وبرامج التسريع والأنشطة المنسقة والفرص التعليمية والمنصات التعاونية.

1- **خليج البحرين للتكنولوجيا المالية** شريك مع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات والمؤسسات الاستشارية والجامعات والجمعيات ووكالات الإعلام ورأس المال الاستثماري وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة ليكون بذلك مجموعة كاملة من المشاركين في السوق المالية وأصحاب المصلحة معا.[14]

في شهر مارس 2017 وقع مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين عقدا مع الاتحاد السنغافوري للتكنولوجيا المالية و Trucial Investment Partners في الإمارات لتطوير نظام إيكولوجي وإطار تنظيمي للتكنولوجيا المالية.

وقد أنشأت البحرين بالفعل حاضنات تنظيمية حيث يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة اختبار نماذج أعمالها ومنتجاتها دون أي انتهاك للقوانين الحالية.

وقد كانت البحرين موطن الخدمات المالية التقليدية مع وجود العديد من البنوك الدولية والمحلية في المملكة، ولكن فقدت البحرين الكثير من تلك الميزة التقليدية لدبي في الآونة الأخيرة ومن هنا أصبح التركيز على صناعة التكنولوجيا المالية والذي تحتاج إليه صناعة الخدمات المالية في البحرين.

فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية الإسلامية فالبحرين سباقة في هذا القطاع الحيوي وتتمتع بأكثر من 40 عاما من الخبرة كمركز للخدمات المالية على مستوى المنطقة، وكانت البحرين خلال هذه الفترة من الدول السباقة في خلق وتبني قطاع الخدمات المالية الاسلامية ووضعت أهمية كبيرة في خلق بيئة تنظيمية متطورة على المستوى الدولي وتعمل الآن لخلق نظام متكامل داعم لشركات خدمات التكنولوجيا المالية.

في شهر جوان 2017، أطلقت البحرين البيئة الرقابية التجريبية لخدمات التكنولوجيا المالية، وهي الأولى من نوعها في المنطقة وذلك بهدف دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتجربة واختبار حلول تقنية جديدة.

وأظهرت البيئة الرقابية التجريبية منذ تدشينها نجاح البحرين في هذا المجال، حيث تم تسجيل أربع شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، ويجري حاليا تسجيل المزيد من الشركات.

وفي خطوة نحو تشجيع نمو شركات التكنولوجيا المالية الاسلامية بشكل خاص، تم تطبيق أنظمة تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة بالحصول على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الجماعي، كما يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة الآن الحصول على التمويل التقليدي من خلال الوسائل نفسها.

وعلاوة على ذلك سيتم في الربع الأول من سنة 2018 تدشين خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، حيث يتم تطوير الخليج من قبل مجلس التنمية الاقتصادية واتحاد التكنولوجيا المالية في سنغافوة، وسيكون أول وأكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا ومن خلاله سيتم ربط البحرين بشبكة مراكز اتحاد التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء الولايات المتحدة وآسيا.

تعتبر هذه الإصلاحات جزءً من مبادرات حكومية أوسع لتشجيع الابتكار وريادة الاعمال على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية وهي ذات أهمية كبرى لتحقيق النمو في قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية الإقليمية والدولية والمصارف الإسلامية بحاجة إلى التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لعملائها.

وبالتالي وكما أثبتت أهميتها للقطاع المالي، يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية فتح مجموعة كاملة من الاحتمالات والفرص مما يساعد على دفع النمو على المدى الطويل متى ما توفرت السياسات المحفزة اللازمة في هذا المجال.

2- تحالف التكنولوجيا المالية: يعد تحالف التكنولوجيا المالية مؤسسة لخلق وتشغيل البيئة الحاضنة والداعمة للتكنولوجيا المالية تهدف إلى تعزيز التنمية والتفاعل وتسريع بيئة أعمال التكنولوجيا المالية، كما يعزز التحالف التعاون بين أصحاب المصلحة في السوق، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات والمستثمرين والمبتكرين الذين يؤمنون بأن التكنولوجيا يمكن أن توفر قيمة مضافة للقطاع الخدمات المالية. (15)

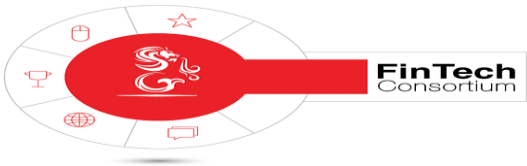

يقدم هذا التحالف خدمات حضانة الشركات ومختبر للأبحاث وبرامج تسريع المشاريع، فضلا عن توفير خدمة الوصول إلى الأدوات التحليلية وموارد التكنولوجيا المالية ذات الصلة، فالتكنولوجيا المالية هي عنصر أساسي في البنية التحتية لتعزيز الخدمات المالية.

الشكل رقم (6): أطراف تحالف التكنولوجيا المالية

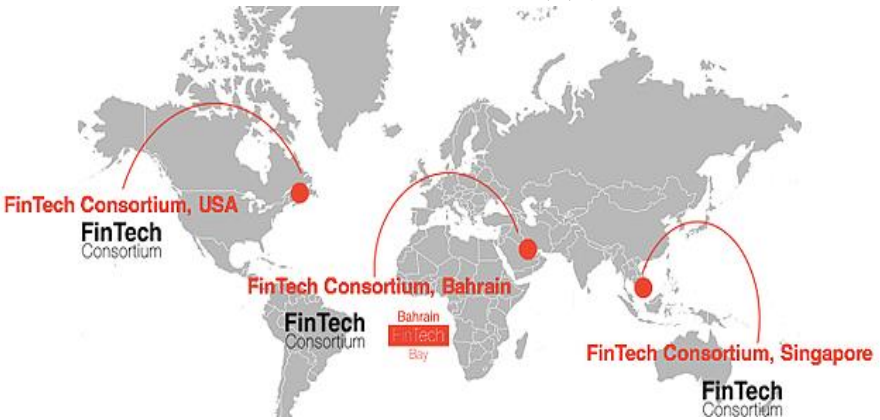

Source: /www.fintech-consortium.com

يتميز مجال التكنولوجيا المالية بدعمه الإبداع العربي كي يعبر عن نفسه بأفضل السبل رغم الظروف الصعبة، كما يتميز بنشر أفكارٍ وتقنياتٍ جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يشجع الرؤى البديلة. وبالإضافة إلى ذلك، يفتح الأبواب أمام ريادة الأعمال بين الأشخاص من مختلف الخلفيات، لذلك فالتكنولوجيا المالية العربية مجال متميز بالفعل.

أطلق سوق أبوظبي العالمي العديد من المبادرات والبرامج والشراكات الاستراتيجية لتطوير التكنولوجيا المالية وحقق مجموعة من الانجازات المميزة المتصلة بذلك منذ مارس 2016، كما يعد أول مركز مالي في المنطقة يقوم بتأسيس لإطار عمل تنظيمي متكاملل ومفتوح لترخيص شركات التكنولوجيا المالية، حيث أطلق مبادرة المختبر التنظيمي لدعم وتشجيع الحلول والمشاريع الابتكارية المتصلة بالتكنولوجيا المالية، ويواص سوق أبوظبي العالمي تعزيز شبكة علاقاته الدولية مع مختلف الأطراف المعنية حول العالم لتسهيل الوصول للأسواق ورأس المال، ويتفاعل السوق بشكل حيوي مع كافة شركائه ويعمل على بناء الشراكات الجديدة وتعزيز مختلف مجالات التعاون لتطوير مجتمع متكامل وبيئة تواصلية فعالة للتكنولوجيا المالية.[16]

الخاتمة:

تتيح التكنولوجيا المالية العديد من الامكانات وا المزايا، ولكن لابد من توفير بيئة مواتية كتوفير القواعد التنظيمية الملائمة لعمل الشركات الناشئة في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى الأمن المعلوماتي وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أن تطور التكنولوجيا المالية يتوقف على مراجعة الأطر القانونية والرقابية خاصة وضوح القوانين المتعلقة بتداول المنتجات المالية الرقمية وإدارة المخاطر التي تنشأ من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المستحدثة، وذلك باستخدام المختبرات التنظيمية.

التوصيات:

– وضع نماذج فعالة لإدارة المخاطر المصاحبة لابتكارات التكنولوجيا المالية وهو ما يتطلب المراقبة المستمرة لتحديد المخاطر خاصة تلك التي تهدد الاستقرار المالي؛

– وضع نظم للحماية خاصة ما تعلق بالحماية ضد أي نوع من الهجمات الإلكترونية وهو ما يتطلب أطر تنظيمية للأمن المعلوماتي وتبادل المعلومات؛

– تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

– تحسين بيئة الأعمال عن طريق تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية من أجل توفير المزيد من رؤوس الأموال من خلال شركات التكنولوجيا المالية؛

– السعي للزيادة من التوعية المالية والتي ستسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) Jean-harvé lorenzi, banque et fintech: enjeux d'innovation dans la banque de détail, RB edition, 2016, p :12.

(2) Simon hardie and authors, 2017 fintech disruptors report, innovation, distributed, mapping the fintech bridge in the open source era, published November 2016, magnacarta communications, p:6.

(3) Alice Guilhon Le Fraper du Hellen, Intelligence économique et gestion des risques, Pearson Education, Paris, 2008, p : 25.

(4) Jean-François pépin, gestion des risques informationnels dans l'entreprise et sécurité des systèmes d'information, chapitre 3 de livre Intelligence économique et gestion des risques, Pearson Education, Paris, 2008, p : 47.

(5) Régis bouyala, la révolution FinTech, RB EDITION, p :11. http://www.revuebanque.fr/medias/content/users/gery/14588324 06641.pdf

(6) http://blog.bolden.fr/les-fintech-definition-evolutions-ambitions

(7) إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي–أكتوبر 2017 صندوق النقد الدولي، **التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى**، ص:2.

(8) Dorfleitner G and others, fintech in germany, springer edition, 2017, p:6.

(9) Ross McGill, Technology Management in Financial Services, Palgrave Macmillan, NEW YORK, 2008, p:16.

(10) Jay D. Wilson, creating strategic value through financial technology, John Wiley Edition, new York, 2017, pp:133-134.

(11) assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/fr/pdf/2017/11/fr-kpmg-classement-fintech-100-innovators.pdf, p:3.

(12) هي مؤسسة تقدم خدمات التوجيه والتدريب والتواصل، بالإضافة إلى الاستثمارات الصغيرة وذلك مقابل أسهم لمساعدة الشركات الناشئة في مراحلها الأولى على النمو.

(13) www.wamda.com/ar/2017/10/التكنولوجيا-المالية-سوف-تعزز-القطاع-المصرفي-في-المنطقة

(14) www.bahrainfintechbay.com

(15) www.fintech-consortium.com/about-us

(16) www.adgm.com/media/186377/ar-20170823-fintech-abu-dhabi-presents-international-speakers-final.pdf